المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادي
التـــاريخ : 25-08-2005
الصفحـات : 4
العـــدد : 11759
المسلسل : 30

المضي بالخصخصة وتهيئة البيئة الاستثمارية من الأولويات

استكمال الإصلاحات ودخول «WTO» أبرز معالم المستقبل الاقتصادي للمملكة

القطاع الخاص مطالب بأخذ زمام المبادرة لقيادة الاقتصاد

دعوة الى ترسيخ الاقتصاد المتين ودعم التطور الانمائي

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 25-08-2005 العـــدد : 11759
الصفحـات : 4 المسلسل : 30

علي آل ظاهر - الخبر

يواجه الاقتصاد الوطني عددًا من التحديات الكبيرة المتوسطة والبعيدة المدى،التي ستؤثر مستقبلاً على مكنونات الاقتصاد السعودي ومستقبله.

وهناك عدد من القضايا الاقتصادية التي تنتظر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز.. يأتي في مقدمتها استكمال برنامج الخصخصة، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص في قيادة عجلة الاقتصاد السعودي.

وتعد مهمة تهيئة المناخ الجاذب للتدفقات الاستثمارية الأجنبية ورؤوس الأموال الوطنية المهاجرة، من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي خلال المرحلة القادمة.

ومن المتوقع أن تكون مسألة انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية من الأولويات الاقتصادية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حيث قطع الاقتصاد السعودي شوطا كبيرًا، للوصول إلى اتفاق بهذا الشأن منذ بداية عام 2006 .

كما ان الإصلاحات الاقتصادية التي تنوي الحكومة تنفيذها في المرحلة المقبلة تعتبر إحدى المحطات الهامة في إطار الجهود المكثفة التي تجريها السعودية، للتوصل إلى إنهاء عملية الانضمام للمنظمة.

وينتظر السعوديون من ملكهم الجديد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مرحلة جديدة من الازدهار الاقتصادي واستكمال مسيرة الطفرة الثانية التي قطع فيها الملك الراحل فهد بن عبد العزيز شوطا كبيرا.

ويأمل اقتصاديون استكمال برنامج الخصخصة الطموح الذي تم التخطيط له في عهد الملك فهد رحمه الله تعزيزا لدور القطاع الخاص في المرحلة القادمة وكذلك الاستمرار في تبني المزيد من السياسات التي تستهدف تهيئة المناخ المنافس والملائم للتدفقات الاستثمارية من الخارج وإعادة توطين رؤوس الاموال الوطنية المهاجرة. ويتوقع اقتصاديون ان المملكة تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ستظل تمارس استراتيجيتها النفطية المتوازنة التي تهدف الى استقرار الامدادات النفطية الى الإسواق العالمية .

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 25-08-2005 العـــدد : 11759
الصفحـات : 4 المسلسل : 30

الدين العام

أمام الاقتصاد السعودي تحديات كبيرة في ظل التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط على الصعيد السياسي حالياً. ولعل من أكبر الإشكاليات التي تواجهها هي مسألة الدين العام الذي يقدره خبراء الاقتصاد بأكثر من 700 مليار ريال أي أكثر من الناتج المحلي . والحقيقة أنه على الرغم من أهمية هذه القضية إلا أن الأصوات التي تناقش المشكلة لا تناقشها بالعمق ومن كافة الجوانب. إذ أن الاعتماد فقط على الزيادة في إيرادات النفط لسد الدين لا يكفي لأن هذا الأمر مرهون بأوضاع السوق البترولية المتقلبة بشكل مستمر ،كما أن الزيادة قد لا تزيد على 15 إلى 20 مليار ريال أي بما يعني خدمة الدين فقط ويظل بالتالي كما هو. وبالتالي فإن الأمر يستلزم منا بشكل عاجل ضرورة العمل على تنويع مصادر الدخل وعدم بقاء الاعتماد على النفط إلى أكثر من 85بالمائة.

أما بالنسبة للمحور الثاني في خطة مواجهة الدين العام وهو برامج الخصخصة فالمواضح أنها تسير ببطء شديد وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل دون أن تقرر الدولة بيع أغلب حصصها في الشركات الكبرى لسد جزء من هذا الدين.

وفيما يتعلق بالمصدر الثالث لمواجهة الدين العام وهو ترشيد النفقات فأنه لم يتم تفعيل هذا الجانب بالشكل المأمول لأن هناك هدراً واضحاً في مختلف الإدارات لو أمكن استغلاله بشكل جيد لحققنا انطلاقة قوية. إن مشكلة الدين العام التي بدأت من حرب الخليج الثانية وتفاقمت مع انخفاض أسعار النفط في مرحلة تالية وزيادة العجز في الميزانية تستدعي التعاطي معها بعقلية ووعي جديدين تنجم عنهما حلول مبتكرة لا تقليدية.

أما التحدي الثاني وهو مشكلة البطالة يؤكد خبراء أنه على الرغم من خطورة المشكلة من رؤية الجميع إلا أن استمرار الخلاف على نسبة البطالة يلقي بظلال كثيفة على المشكلة ففي حين يؤكد وزير العمل أن عدد العاطلين لا يزيد على 300 ألف شاب ترى تقديرات أخرى لبنوك ومنظمة العمل الدولية أن نسبة البطالة جاوزت الثلاثين بالمائة وهي نسبة خطيرة بكل تأكيد وبالتالي فنحن بحاجة عند مواجهة المشكلة الوقوف على أبعادها الحقيقية لأن توفير وظائف لـ300 ألف عاطل في ظل إعداد مؤسسات القطاع الخاص التي تزيد على 10 آلاف شركة ليس بالأمر الصعب على الإطلاق. و المطلوب من شبابنا في سوق العمل أن يكون عامل جذب للقطاع الخاص بما يمتلكه من إمكانات متقدمة فالمنافسة شديدة وكل طرف بكل تأكيد يسعى لمصلحته. إننا بكل تأكيد يجب أن نواجه تحدي بطالة الشباب بروح متوثبة تسعى لإصلاح الوضع وتوفير وظيفة لكل شاب يسعى بحق إلى أن يساعد نفسه.

إصلاح اقتصادي

وأكد الدكتور عبد الرحمن بن عبدالعزيز التويجري الأمين العام للمجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة، أن برنامج الإصلاح الاقتصادي في المملكة يهدف إلى إيجاد بيئة ملائمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ودعم الجهود المستمرة لتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها، والاستمرار في تطوير الموارد البشرية.

وأوضح التويجري أن الاقتصاد السعودي قائم على دعائم متينة، أهمها وفرة الموارد الطبيعية، واستقرار أسعار الصرف، وانخفاض معدل التضخم، ونظام مصرفي متطور يتمتع بالسيولة العالية، إضافة إلى ما تم تحقيقه من فائض في الميزانية في السنوات الأخيرة.

وأشار إلى أن المملكة تعتبر أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، كما أن اقتصادها هو الأكبر في الشرق الأوسط، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 250 مليار دولار، ونما الناتج المحلي الحقيقي خلال العام الماضي بنسبة 5.3 في المائة مع وجود فائض في الميزانية وفائض في الحساب الجاري يقدران بـ 10 في المائة و21 في المائة على التوالي من إجمالي الناتج المحلي في ظل عدم وجود تضخم.

ولفت إلى أن سوق الأسهم السعودية واصلت نموها المحتالي للسنة الخامسة مدعومة بالمناخ المشجع للاستثمار، وأرباح الشركات القوية، إضافة إلى توافر السيولة العالية. وقال كإحدى علامات الوعي الاستثماري المتزايد للمواطن السعودي بالمشاركة والاستثمار في سوق الأسهم

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 25-08-2005 العـــدد : 11759
الصفحـات : 4 المسلسل : 30

السعودية، حققت الاكتتابات الأخيرة في بعض الشركات نجاحا لافتا تمثل في الإقبال الكبير من المواطنين. .

وأكد التويجري أن التخصيص يعتبر أحد ركائز برنامج الإصلاح الاقتصادي في المملكة، موضحا أن المقصود من البرنامج تغيير الملكية أو الإدارة في المؤسسات والمشاريع والخدمات العامة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص.

ولفت إلى أن انتشار برامج التخصيص في العالم يرجع إلى أن المنافسة في الأسواق تؤدي إلى قيام القطاع الخاص بتقديم الخدمات المطلوبة بفعالية وكفاية عالية ضمن إطار أفضل لتوزيع الموارد والنمو الاقتصادي.

ونوه الى أن اقتصاد المملكة منذ نشأته مبني على مبادرات القطاع الخاص، وما تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي إلا لأن القطاع الخاص في ذلك الوقت يفتقر للموارد المالية والقدرات الإدارية والتقنية مقارنة بالإمكانيات المتوافرة للحكومة، أما الآن فإن القطاع الخاص لديه القدرة الكافية على إدارة وتمويل العديد من أنواع النشاط الاقتصادي، لذلك يتوقع أن تعزز عملية التخصيص من دور القطاع الخاص وزيادة المنافسة والإنتاجية في الاقتصاد السعودي.

وأوضح أن المجلس الاقتصادي الأعلى هو الجهة المسؤولة عن الإشراف على برنامج التخصيص ومتابعة تنفيذه، إضافة إلى تحديد الأنشطة والخدمات المراد تخصيصها، حيث أصدر المجلس استراتيجية التخصيص التي من أهم أهدافها تحسين فاعلية الاقتصاد الوطني، وزيادة ملكية المواطنين السعوديين للأصول المنتجة، وتشجيع رأس المال المحلي والأجنبي على الاستثمار داخل المملكة.

وأكد أن زيادة فرص العمل وتوفير الخدمات المقدمة إلى المواطنين في الوقت المناسب وبالتكلفة الأقل تعتبر هدفا رئيسيا للاستراتيجية، ولأجل ترشيد الإنفاق العام وتخفيف الأعباء المالية على ميزانية الدولة، أعطي القطاع الخاص الفرصة لتمويل وتشغيل وصيانة بعض الخدمات المقدمة، وهذا بالطبع سيزيد من إيرادات الحكومة من خلال منح الإمتيازات وعوائد بيع الحكومة لأجزاء من أسهمها في الشركات العاملة.

من جانبه أكد الشيخ ذياب بن زايد آل نهيان رئيس هيئة مياه وكهرباء أبوظبي أن الاستثمارات المالية التي حققتها الهيئة من عملياتها في التخصيص وصلت إلى أكثر من 35 مليار درهم 6 و9 مليار دولار تضمنت إنشاء محطات توليد الطاقة وتحلية المياه بلغت طاقتها الإجمالية أكثر من سبعة آلاف ميجاوات كهرباء و500 مليون جالون مياه يوميا إضافة إلى الاستفادة من الخبرات الأجنبية والتكنولوجيا العالية الكفاءة.

ولفت إلى أهمية استعراض تجربة أبو ظبي في تخصيص قطاع الكهرباء والماء من أجل تبادل الخبرات وإغناء التجارب التي تبنتها دول المنطقة في هذا المجال.

وأوضح أن البيئة الدولية سريعة التغيير في المجال الاقتصادي تستدعي من الدول العربية توسيع قاعدة التعاطي مع المفاهيم الحديثة لدور الدولة وعلاقتها بعملية التنمية و تبني برامج وخيارات جديدة بشأن هذه العلاقة

ويقول دبلوماسيون ان احد التحديات التي تواجه الملك عبد الله بن عبد العزيز ستكون ضمان الا تضع عودة الحكومة الى تحقيق فوائض نهاية مبكرة للإصلاحات الاقتصادية والتغييرات السياسية الوليدة.

ورغم التوقعات المالية الجيدة فما زالت المملكة تواجه تحديات هائلة لتوفر فرص عمل لسيل السعوديين الذين يدخلون سوق العمل سنويا، ويعمل ستة ملايين مغترب من دول عربية واسيا واوروبا والولايات المتحدة في السعودية التي يقل تعداد سكانها الاصليين عن 17 مليون نسمة، ويعمل المغتربون في كل القطاعات بدءا من الاعمال اليدوية الاساسية الى القطاع المصرفي والاعمال الهندسية في حقول النفط.

الخصخصة

شهدت المملكة خلال السنوات الأخيرة لحكم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله والتي كان فيها الملك عبد الله بن عبد العزيز يدير الشؤون العامة للمملكة، توجهاً جاداً نحو خصخصة القطاع الحكومي، وإنهاء سيطرة الشركات العامة العاملة في عشرين قطاعاً اقتصاديًا بعضها استراتيجي مثل الغاز والاتصالات والمرافق والخدمات الصحية، كما تم بيع أسهم شركات حكومية كشركة الكهرباء السعودية، إضافة إلى فتح قطاع تحلية المياه والخدمات الجوية وإنشاء الطرق وتكرير النفط أمام القطاع الخاص. وذلك بعد أن أقر المجلس الاقتصادي الأعلى استراتيجية للخصخصة في يونيو 2004، والتي تضع أسسًا لإجراءات الخصخصة، وتعين القطاعات التي ستعرض للبيع، للقطاع الخاص السعودي، والمستثمرين الأجانب، وتضع جدولاً زمنيًا لذلك.

ويرى محللون أن السوق المالية السعودية مرتبطة بعملية الخصخصة، وأن تطبيق الحكومة السعودية لبرنامج الخصخصة سوف يساعد على تطوير هذه السوق، وجذب رؤوس الأموال الوطنية الموجودة في الخارج، التي ارتفعت إلى 240 مليار ريال في شهر يونيو الماضي، مقارنة بـ 197 مليار ريال لنفس الفترة من عام 2004، وكذلك جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ومدخرات المواطنين، الذين بلغت تحويلاتهم السنوية إلى الخارج 16 مليار دولار، كما أن زيادة نطاق مشاركة الأفراد في ملكية المشروعات المختلفة، سيؤدي إلى إيجاد سوق مالية ناضجة، وتنظيمات وقوانين تحمي المستثمرين وتنظم هذه السوق.

واكد التويجري ان سياسات التخصيص

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 25-08-2005 العـــدد : 11759
الصفحـات : 4 المسلسل : 30

في السعودية في البداية عملت على إيجاد الهياكل المؤسساتية والأطر القانونية لتنفيذ عملية التخصيص في إطار زمني متدرجة، بدءا بهيكلة المؤسسات ووضع التنظيمات الملائمة للإعداد لعملية التخصيص بما في ذلك المنظم لكل قطاع لحماية المستهلك والمستثمر والبعد عن الاحتكار.

وأشار إلى توجه الحكومة السعودية بانشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ، و هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج ، و الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية لتنظيم القطاعات ذات العلاقة.

وقال منذ سنتين أصدر مجلس الوزراء قائمة بـ (22) نشاطا اقتصاديا مستهدفة بالتخصيص، ومن أهم الأولويات في اختيار تلك الأنشطة مدى تأثيرها الايجابي على الاقتصاد الوطني، وبالأخص زيادة فرص العمل للمواطنين وقابلية المؤسسة الحكومية للتخصيص، والحاجة لرفع مستوى الخدمات المقدمة، والقدرة الاستيعابية لسوق رأس المال.

وبناء على تلك القائمة، يشارك القطاع الخاص في تقديم أنواع عدة من النشاط الاقتصادي، تتضمن النقل الجوي، والسكك الحديدية، والطرق السريعة، والمدن الصناعية، إلى جانب بعض الخدمات البلدية والاجتماعية والزراعية والطبية، وتحدد استراتيجية التخصيص الطريقة والحجم والوقت المناسب لمشاركة القطاع الخاص في تلك الأنشطة.

وأكد أن عملية التخصيص في المملكة تسير على قدم وساق في عدة نواح، حيث اكتمل تخصيص خدمات الموانئ، وتحويل قطاع الكهرباء والاتصالات إلى شركات، ومنذ سنتين تقريبا، تم بنجاح باهر طرح نسبة 30 في المائة من أسهم الدولة في شركة الاتصالات السعودية، حققت للدولة إيرادات بلغت 15 مليار ريال، كما طرحت الدولة جميع أسهمها في الشركة الوطنية للتأمين التعاوني.

وأكد التوجري على أهمية فتح الأسواق للمنافسة، مشيرا إلى أن الاكتفاء بتغيير ملكية أي نشاط من احتكار القطاع الحكومي إلى احتكار القطاع الخاص لن يحقق أهداف التخصيص التي تسعى لها الحكومة.

وكشف عن موافقة الحكومة على برنامج تخصيص السكك الحديدية، وهي الآن على مشارف البدء في إنشاء سكك حديدية جديدة بمشاركة القطاع الخاص، وتم إنشاء مؤسسة البريد السعودي للإعداد لتخصيص القطاع، كما وافق المجلس الاقتصادي الأعلى على أسس ومعايير مشاركة القطاع الخاص في مشاريع تحلية المياه المالحة، حيث تم فتح المظاريف لمناقصة مشروع التحلية الضخم في الشعيبة، فاتحا المجال للقطاع الخاص للمشاركة في مشاريع التحلية وتوليد الطاقة بقيمة تقدر بنحو 23 مليار ريال، وتم تأسيس شركة مساهمة في مجال الخدمات النفطية بين الدولة والقطاع الخاص باسم شركة الخدمات البترولية. ومن المتوقع أن يصدر الترخيص لأول شركة خطوط طيران خاصة للعمل داخل المملكة هذا العام، بينما لا يزال العمل جاريا حاليا لتخصيص الخطوط الجوية العربية السعودية.

وأضاف إننا في المملكة نحاول تطبيق استراتيجية التخصيص بطريقة مثلى، ونجحنا في تحقيق أهدافها حتى الآن، فبرنامج التخصيص لا يهدف إلى إصلاحات سريعة بل إلى إصلاحات منظمة ومتتالية، مشيرا الى إن الأداء الاقتصادي القوي والمتميز خلال السنوات الأخيرة، استفاد من برنامج الإصلاح الاقتصادي واستمرار ارتفاع أسعار النفط، يبشر بمستقبل مشرق للاقتصاد السعودي على

ويتوقع مراقبون اقتصاديون أن يبدأ الملك الجديد عهده بتنفيذ هذه التوصيات التي تحمل 17 اتفاقية بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار.

البيئة الاستثمارية

أعدت الهيئة العامة للاستثمار في وقت سابق تقريرا مفصلا يوصي بإزالة المعوقات البيروقراطية والتنظيمية والقانونية، بهدف إزالة معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة، وتحسين المناخ العام للاستثمار وخصخصة الشركات الحكومية، حتى تفتح أبوابها للمستثمرين من خارج السعودية، وإيجاد بيئة استثمارية مشجعة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية، فضلا عن الاستثمارت الوطنية، ويتوقع مراقبون اقتصاديون أن يبدأ الملك الجديد عهده بتنفيذ هذه التوصيات التي تحمل 17 اتفاقية بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار.

الانضمام إلى «WTO»

بدأت السعودية جولات من المفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وتوجت هذه الجهود في يوليو الماضي بتوجيه كافة الجهات الحكومية إلى تنفيذ توصيات تقرير الهيئة العامة للاستثمار، والتي تعمل على إزالة معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في السعودية، وتحسين المناخ العام للاستثمار كإحدى العوامل المسرعة لانضمام المملكة للمنظمة، طبقا للاشتراطات الدولية بخصخصة الشركات الحكومية، وأن تفتح أبوابها للمستثمرين من خارج المملكة.

الصادرات النفطية

يرى محللون أنه بالرغم من الإيرادات الكبيرة التي يضخها النفط في الاقتصاد السعودي، والتي بلغت 116 مليار دولار عام 2004، ويتوقع أن ترتفع إلى 150 مليارا في 2005، و 154 مليارا في 2006 إلا أن اعتماده شبه الكامل على النفط يجعله اقتصادا هشا ،مؤكدين على ضرورة تحقيق التوازن في مصادر إيرادات الدولة.

حيث تلعب الإيرادات النفطية دورا رئيسيا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في القطاعات المرتبطة بالنفط. وتشكل عائدات النفط ثلاثة أرباع واردات الميزانية السعودية، وحوالي 90 بالمائة من عائدات

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 25-08-2005 العـــدد : 11759
الصفحـات : 4 المسلسل : 30

التصدير و 45٪ من إجمالي الناتج الداخلي.

وكانت إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة النفط الأميركية قد ذكرت في تقرير سابق لها أن المملكة التي تمتلك ربع الاحتياط العالمي المؤكد من النفط الخام، من المحتمل أن تبقى أكبر مصدر للنفط في المدى المنظور، كما أنها الدولة الأولى المنتجة والمصدرة له في العالم.

وتوقع التقرير ارتفاع صافي قيمة إيرادات صادرات النفط السعودية بنحو 30بالمائة في عام 2005، بالمقارنة مع عام 2004، والتي كانت قد سجلت زيادة نسبتها 35بالمائة عن صادرات عام 2003.

وأفاد تقرير آخر أصدرته مجموعة سامبا المالية السعودية أن الإيرادات النفطية، والفائض في ميزانية الدولة بالاضافة الى الفائض في ميزان الحساب الجاري، ستسجل جميعها مستويات مرتفعة في الفترة القادمة، وبصورة غير مسبوقة عائد الى الارتفاع القياسي في أسعار النفط، وأن التوقعات توحي بأن مجموعة العوامل المتفاعلة، سواء كانت نفطية أو سواها، ما هي إلا بداية، وبأنها ستدوم لفترة طويلة، وذلك بسبب أن أسعار النفط المرتفعة التي لا تحركها أزمة في السوق، بل نمو فعلي في الطلب وشح في الإمدادات العالمية، والتي من المرجح أن تستمر لسنوات ، مما يعني أن الطفرة الحالية في الاقتصاد السعودي ستدوم لسنوات عديدة.

البطالة

توقع خبراء اقتصاديون أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي التدريجي، والنمو المستمر للناتج المحلي الإجمالي منذ عدة سنوات، ان يتمكن الاقتصاد السعودي من خلق المزيد من الوظائف في سوق العمل.

وكانت الحكومة السعودية قد نفذت برنامجًا طموحًا لإحلال العمالة السعودية محل العمالة الأجنبية والمعروفة بالسعودة، كمحاولة لمواجهة ارتفاع نسبة البطالة، إلا أنها لم تحقق نجاحًا كبيرا بسبب رفض السعوديين للكثير من الوظائف، التي يقوم بها أجانب.

الاقتصاد السعودي

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2005 تقريرا عن المنافسة في العالم العربي ، أشار فيه إلى أن المملكة تتمتع بأفضل مناخ للاقتصاد الكلي، ضمن 12 دولة عربية جرى مسحها، وأنها الأفضل من حيث انخفاض معدل التضخم، حيث تراجع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في فبراير 2005 بمعدل شهري بلغ -0,1 وخلال الاثني عشر شهراً المنتهية في فبراير 2005 كان معدل التضخم يبلغ 0,51 بعد أن كان 0,3 في عام 2004، ويتوقع أن يرتفع إلى 0,6بالمائة في 2005.

وحقق الاقتصاد السعودي نسبة نمو بلغت 5,2بالمائة في 2004، ويتوقع أن ترتفع إلى 5,7 بالمائة في 2005.

الموازنة العامة

تمكنت المملكة في 2004 من تحقيق فائض في الميزانية للسنة الثانية على التوالي، بلغ 1,26 مليار دولار وحققت فائضًا بلغ 6,9 مليار دولار في عام 2003، بعد أن ظلت الميزانية السعودية تعاني من عجز مستمر منذ 1982 باستثناء العام 2000.

ويصنف القطاع المصرفي السعودي على أنه الأقوى بين القطاعات المصرفية في دول منطقة الشرق الأوسط، بسبب ربحية البنوك العالية وقوة السيولة ومعدل التمويل المرتفع والرقابة الصارمة والتكاليف المتدنية للتمويل، وزيادة حجم الأعمال خاصة القروض الاستهلاكية، إضافة إلى استقرار الاقتصاد الكلي للمملكة والمعدلات المنخفضة للفائدة والتضخم والسيولة العالية.

وفي تقرير لمجموعة سامبا المالية توقع أن يبلغ الفائض في ميزان الحساب الجاري 9% مليار دولار بنهاية عام 2005، أو ما يعادل 30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، مسجلاً بذلك سبعة أعوام متتالية من الفائض، وأن ينمو الناتج الإجمالي الفعلي بنسبة 6,5 بالمائة.

وتوقع التقرير أن ترتفع قيمة الصادرات غير النفطية من 16 مليار دولار عام 2004 إلى 17,5 مليار دولار عام 2005، بحيث يبلغ إجمالي الصادرات السلعية حوالي 175 مليار دولار، وأن ترتفع قيمة الواردات بنسبة 12بالمائة خلال عام 2005 لتصل 45 مليار دولار.

وأظهرت إحصاءات مؤسسة النقد العربي السعودي أن احتياطيات النقد الأجنبي قفزت بنسبة 28 بالمائة في النصف الأول من العام الحالي إلى 112,2 مليار دولار.

وذكرت المؤسسة أن مجمل احتياطيات النقد الأجنبي قد زادت 67بالمائة عما كان عليه الجمل في يونيو 2004.

أداء القطاع الصناعي

شهد قطاع الصناعات التحويلية بالمملكة نمواً جيداً خلال العام 2004م، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي 7,05 بالمائة كما بلغت المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 11,3بالمائة.

ويعد قطاع الصناعة هو الأكبر من بين جميع القطاعات الإنتاجية غير النفطية، حيث بلغ إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 81,5 بليون ريال لعام 2004م و ساهم القطاع الصناعي بشكل كبير في زيادة صادرات المملكة للأسواق الخارجية ، كما حققت صناعات المشتقات النفطية كالصناعات البتروكيميائية والكيميائية والأسمدة نجاحات كبيرة على مستوى الأسواق العالمية.

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 25-08-2005 العـــدد : 11759
الصفحـات : 4 المسلسل : 30

ويأتي قطاع المنتجات الكيميائية في المرتبة الأولى من حيث متوسط القيمة المضافة لكل عام، يليه قطاع المنتجات الهندسية، فقطاع مواد البناء (عدا الأسمنت)، ثم قطاع المنتجات الاستهلاكية

أما بالنسبة لمؤشر نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة الصناعية فيعتبر من المؤشرات ذات الأهمية المتزايدة على الصعيد الوطني إجمالي أن قطاع المنتجات الكيمائية يتصدر القطاعات الصناعية الأخرى بنسبة عمالة سعودية تبلغ 23بالمائة، يليه قطاع المنتجات الهندسية بنسبة تبلغ 2بالمائة، فقطاع المنتجات الاستهلاكية بنسبة عمالة سعودية 7ابالمائة، و أخيراً يأتي قطاع مواد البناء (عدا الإسمنت) بنسبة عمالة سعودية تبلغ 5بالمائة. غير أن نسب العمالة السعودية لا تزال متواضعة، حيث ما زالت العمالة الأجنبية تشكل الجزء الأكبر من هيكل القوى العاملة في القطاع الصناعي، وإن استمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية بشكل كبير يمثل نقطة ضعف رئيسية لمستقبل التنمية الصناعية في المملكة. ولكنه وبالرغم من النسب المتواضعة للعمالة السعودية في القطاعات الصناعية المختلفة